S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان
وفد جمهورية السودان
للدورة (٤٧) للجنة الدائمة للسُكان

أمـــام
اجتماع برنامج عمل مؤتمر السُكان و التنمية

د. لمياء عبدالغفار خلف الله
الأمين العام للمجلس القومي للسكان

نيويورك : ٧- ١١ أبريل ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

الـسيد الرئيس،،،
معالي السادة وزراء الدول المشاركة،،،
السـادة رؤساء الوفود،،،
السيدات والسـادة،،،

يُشرفني كرئيس لوفد حكومة السودان أن أُخاطب هذا الاجتماع المُهم والمُنعقد لمُراجعة التقدُم المُحرز في إنفاذ برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (١٩٩٤)، بعد إنقضاء القيد الزمني للبرنامج.

كما أود أن أضُم صوت بلادي لبيان بوليفيا إنابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين وبيان كينيا إنابة عن المجموعة الأفريقية وبيان دولة سلطنة عمان إنابة عن المجموعة العربية.

الـسيد الرئيس،،،

اسمحوا لى أن أشكر صندوق الأُمم المتحدة للسكان لما قام به من جهد فى مراجعة وتقييم برنامج عمل السكان والتنمية.

يُعتبر هذا التجمُع المُميز سانحة طيبة لتبادُل الخِبرات والتجارب الوطنية المُختلفة التي مرت بها دولنا لإنفاذ هذا البرنامج، وكذلك هو مِنبر للتشاور حول صياغة أولوياتنا في مجال السُكان والتنمية لما بعد العام ٢٠١٤.

إن بياننا هذا يتناول المجهودات المُقدرة التي بذلتها حكومة بلادي لإنفاذ برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) والذي يعكس عظم الإلتزام السياسي لحكومة السودان بكافة الإعلانات والإلتزامات الإقليمية والدولية والأُطر التنموية التي صادق عليها. لاسيما مُشاركتنا في مُختلف منابر الحوار والمشاورات التي تمت على

المستوى الإقليمي العربي والأفريقي. وبدعم وشراكة ذكية بين صندوق الامم المتحدة للسكان والإتحاد الأفريقي، اللجنة الاقتصادية، جامعة الدول العربية والأسكوا.

يمر السودان بمرحلة التحول الديموغرافى إذ يبلغ سكان السودان ٣٠ مليون نسمة ومن المتوقع ان يتضاعف عدد السكان بعد ٢٧ عاماً ليصبح ٥٩ مليون نسمة وذلك وفقاً لتعداد السكان الخامس للعام ٢٠٠٨ وهذا الواقع الديموغرافى يتطلب إستراتيجيات وطنية للمواءمة بين النمو السكانى المتزايد والموارد الاقتصادية المحدودة بغرض إحداث التنمية المتوازنة.

تعرض السودان لصدمة إقتصادية حادة بعد خروج البترول كمورد أساسى للإقتصاد السودانى والذى كان يمثل ٧٥% من الصادرات مما أفرز واقعاً سياسياً واقتصادياً جديداً، حدث ذلك بعد انفصال الجنوب الذى جاء بعد حرب طويلة امتدت لعقود نجحت فى إنهائها اتفاقية السلام الشامل فى العام ٢٠٠٥ والدستور الإنتقالى الذى كفل لشعب الجنوب حق تقرير المصير ومن ثم الإنفصال الذى ترتب عنه واقعاً ديموغرافياً جديداً بعد ذهاب قرابة ١٠ مليون مواطن من سكان السودان . لم يستمر الإستقرار فى دولة جنوب السودان الحديثة طويلاً، استعر النزاع مجدداً وبدات أفواج اللاجئين الجنوبيين تتدفق عبر الحدود الجنوبية للسودان والذي شكل عبئاً جديداً على حكومة السودان وشعبه.

رغم مجهودات الدولة لبناء السلام وخاصة فى منطقة دارفور بدعم دولي وإقليمى مقدر ، لكن لاتزال جيوب التوترات وإستمرار النزاع تقوض مجهودات التنمية وتقوض الإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والبنيات التحتية، إلى جانب تعاظم ظاهرة الهجرة بأنماطها المتعددة.

وتُقدّر أعداد المهاجرين داخلياً بثلاثة ملايين كانت النزاعات والكوارث الطبيعية دوافعها الرئيسية.

أما بالنسبة للهجرة الوافدة من دول الجوار ، كما تعلمون بان السودان لديه حدوداً مشتركة مع سبع دول تعانى من عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى والذى ينبئ باستمرار هذا الواقع. مما يتطلب جهداً إقليمياً فى إطار تعاون جنوب- جنوب ، ودولياً مع شركاء التنمية لإدارة الهجرة وتحويلها لفرصة تنموية للدول المرسلة والمستقبلة.

هجرة العقول هى الآن فى تصاعد مستمر نتيجة للوضع الاقتصادى والضاغط وارتفاع معدلات البطالة خاصة وسط الشباب.

رغم الجهود المبذولة من حكومة السودان لتخيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة عبر برامج الاصلاح الاقتصادى ومجهودات شبكات الضمان الاجتماعى لكن لا يزال الهدف الاول من اهداف الالفية صعب الوصول اليه فى ظل ظروف النزاعات والحصار الاقتصادى الاحادى والديون الخارجية التى تقدر ب ٤٢ بليون دولار

السيد الرئيس،،،

شهد العقدين السابقين تحولات سياسية وإستراتيجية كبيرة في السودان كان لها إفرازات إقتصادية وإجتماعية وديمغرافية مؤثرة ومُعيقة للجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأهداف التنموية بصورة عامة وعلى برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)، والأهداف الألفية للتنمية (MDGs) بصورة خاصة، وعلى الرغم من ذلك تحققت العديد من الإنجازات في مجالات صياغة السياسات التنموية بما في ذلك السياسة السُكانية، السياسة القومية لتمكين المرأة، والإستراتيجية الوطنية للإحصاء، والإستراتيجية المُرحلية لمُحاربة الفقر، وإستراتيجية الصحة الإنجابية، إلى جانب إستراتيجية التنوع البيئي.

أيضاً أُنشئت العديد من الآليات المنوط بها إنفاذ وتنسيق مُتابعة برامج وأهداف السياسات السُكانية على المستوي القومي ودون القومي، حيث تم إنشاء المجلس القومى للسكان فى العام ١٩٩٤ برئاسة رئيس الجهورية وعضوية الوزراء المختصين

مما عكس الالتزام السياسى الكبير واعطاه وضعاً مميزاً فى صياغة السياسات السكانية وادماجها فى الخطة التنموية للدولة حتى العام ٢٠٣١ كما شهدت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تقدُماً ملحوظاً في الآتي :.

- إرتفاع معدل توقع الحياة عند الميلا بمعدل ٥ سنوات، وإنخفاض في مُعدلات الوفيات العامة ووفيات الأطفال بنسبة فاقت ال٤٠% ، كما ان هنالك انخفاضاً طفيفاً فى معدلات الخصوبة .
- شهد مُعدل وفيات الأُمهات تحسُناً ملموساً نسبة لتحسن الخدمات الصحية وذيادة انتشارها.

أما فيما يخُص مؤشرات التعليم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين فقد إقترب السودان من بلوغ أهداف الألفية التنموية .

فى إطار جهد الدولة لتوفير البيانات اللازمة للتخطيط التنموى فقد تم ايضاً إجراء العديد من المسوحات الوطنية كمسح صحة الاسرة للاعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٠ ومسح الفقر للعام ٢٠٠٩ والتعداد الخامس للسكان والمساكن للعام ٢٠٠٨ ويجرى الان تنفيذ مسح الاسرة والمسح متعدد الاغراض بدعم من شركاء التنمية.

نتيجة لبرامج التوعية السكانية فقد تم ادماج التربية السكانية فى مناهج الجامعات والمعاهد العليا إضافة الى الدراسات العليا والبحوث فى مجالات الدراسات السكانية.

السيد الرئيس،،،

نود ان نؤكد على أن التحديات التنموية التي تواجه دولنا تستدعي الشراكة مع الفاعلين من شُركاء التنمية على المستوي الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص صندوق الأمم المتحدة للسُكان.

ونتطلع إلى أن تتضمن الأجندة الجديدة لبرنامج السُكان والتنمية لما بعد ٢٠١٤م على :-

- العمل على إستكمال ما لم يتم إنجازه من برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) للعام ١٩٩٤، بالتركيز على :-
- تحسين صحة الأمهات والأطفال.
- دعم جهود بناء السلام وإستدامته في الدول المُتأثرة بالحروب والنزاعات.
- تمكين الشباب والاهتمام بقضاياهم.
- العمل على إستثمار الهجرة كفرصة تنموية.
- أهمية مُراعاة تباين الدول من حيث المراحل الديمغرافية المختلفة.
- توفير البيانات المُعتمدة لأغراض التخطيط التنموي ولمُتابعة إنفاذ برنامج عمل السُكان والتنمية.
- مُراعاة مبدأ السيادة الوطنية للدول وضرورة الإلتزام الكامل بمختلف القيم الدينية والأخلاقية والمجتمعية في إنفاذ برامج السُكان والتنمية.

السيد الرئيس ،،،

ختاماً نثَّمن الدور الكبير والهام الذي لعبه صندوق الأمم المتحدة السُكان في دعم حكومة السودان في تحقيق أهداف وبرامج السكان والتنمية (ICPD). كما نؤكد على أهمية دوره في دعم الأجندة المُرتقبة لما بعد ٢٠١٤.

وشكراً السيد الرئيس،،،